

لُبَاب

L U B A B

للدراسات الاستراتيجية والإعلامية For Strategic and Media Studies

السنة الرابعة - العدد 13 Issue 13 - Fourth year

"دورية مدققة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات" A Quarterly Peer-Reviewed Journal Published by Aljazeera Center for Studies



الحكم الرشيد والأنظمة السياسية العربية

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

ISSN 2617 - 8753

فبراير/شباط 2022
February 2022

العسكرة: مقاربة نظرية

الإرهاب والجريمة
السياسية

"بريكست" في
الصحافة البريطانية

الجماعات خارج
الدولة في العراق



للباسات الاستراتيجية والإعلامية
دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات

السنة الرابعة - العدد 13 - فبراير/شباط 2022

رئيس التحرير
د. محمد المختار الخليل

مدير التحرير
أ.د. لقاء مكي

سكرتير التحرير
د. محمد الراجي

هيئة التحرير
د. عز الدين عبد المولى
العنود أحمد آل ثاني
د. فاطمة الصمادي
د. سيدى أحمد ولد الأمير
د. شفيق شقير
الهواس تقية
محمد عبد العاطي
يارا النجار

المراجع اللغوي
إسلام عبد التواب



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

آراء الباحثين والكتاب لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات تتبناها المجلة
أو مركز الجزيرة للدراسات

ترتيب الدراسات يخضع لاعتبارات فنية فقط

جميع الحقوق محفوظة



الدوحة - قطر
هاتف: (+974) 40158384
فاكس: (+974) 44831346 - البريد الإلكتروني: lubab@aljazeera.net

ISSN 2617-8753

تصميم الغلاف: قطاع الإبداع الفني بشبكة الجزيرة الإعلامية
الطباعة: مطباع قطر الوطنية - الدوحة - قطر - هاتف: +974 4444 8452

الدول العربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الهشاشة وعوائق الديمقراطية قبيل أزمة كوفيد العالمية

Arab MENA Countries: Vulnerabilities and Constraints Against Democracy on the Eve of the Global COVID-19 Crisis

* Driss Kssim - إدريس قسيم

ملخص:

يرصد الكتاب ديناميات التحول السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول العربية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قبل تفشي فيروس كوفيد-19، معتمداً في ذلك على تفكيك ارتباطاتها الموضوعية بالمسألة الديمقراطية، ومتوسلاً في سبيل تحقيق ذلك بمقاربة نوعية وأخرى كمية. وتفرض أهمية القضايا المطروحة مثل العولمة والتنمية والإسلام السياسي والبيئة، عرضاً مفصلاً وتحليلاً نقدياً يبحث أزمات الدول العربية بالمنطقة وقضاياها بمنهاج متكمال يتجاوز التمثيلات والتصورات النمطية، ويدقق في مكامن الخلل، ولا يلغى دور العوامل الخارجية.

كلمات مفتاحية: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الديمقراطية، كوفيد-19، التنميط، العوامل الخارجية.

Abstract:

This book monitors the dynamics of political, economic, social and cultural transformations in the states of the Middle East and North Africa before the spread of COVID-19. To do this, it dismantles the objective links of these issues with democracy by using a qualitative and quantitative approach. The importance of issues such as globalisation, development, political Islam and the environment necessitates a detailed presentation and critical analysis of the region's crisis and issues using an integrated approach that surpasses stereotypical representations and perceptions and examines flaws without undermining the role of external factors.

Keywords: Middle East and North Africa, Democracy, COVID-19, Stereotypes, External Factors.

* د. إدريس قسيم، باحث مغربي متخصص في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

Dr. Driss Kssim, Researcher Specialising in International Relations.

عنوان الكتاب

الدول العربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:
الهشاشة وعوائق الديمقراطية قبل أزمة كوفيد العالمية

Arab MENA Countries: Vulnerabilities and Constraints Against Democracy on the Eve of the Global COVID-19 Crisis

المؤلفان: حسين سولومون (Hussein Solomon)، أرنو توش (Arno Tausch)

دار النشر: سبرنغر (Springer)

تاريخ النشر: 2021

الطبعة: الأولى

اللغة: الإنجليزية

الطبعة: الأولى

عدد الصفحات: 268

مقدمة

صدر خلال العام 2021 عن دار النشر سبرنغر (Springer) كتاب بعنوان "الدول العربية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: الهشاشة وعوائق الديمقراطية قبل أزمة كوفيد العالمية"، لمؤلفيه، حسين سولومون (Hussein Solomon)، وأرنو توش (Arno Tausch). الأول أكاديمي جنوب إفريقي سبق وأن عمل مديرًا تنفيذياً للمعهد الدولي للدراسات الإسلامية التابع لجامعة الدولة الحرة في جنوب إفريقيا، ومديرًا لمركز الدراسات السياسية في جامعة بريتوريا. تشمل اهتمامات الدكتور سولومون البحثية: التزاعات في إفريقيا، والسياسة الخارجية، والجماعات المسلحة، ونظريات العلاقات الدولية، والأصولية الدينية وغيرها. أما الثاني، فهو يعمل حالياً أستاذاً فخرياً في الاقتصاد في جامعة كورفينوس في بودابست هنغاريا. وهو متخصص في علم السياسة والاقتصاد والسوسيولوجيا، وله أكثر من اثنين وعشرين كتاباً وأزيد من مئة مقال، وله إسهامات مهمة في النظرية الاجتماعية الليبرالية والتنمية العالمية، ونظرية التبعية والنظام العالمي، ودراسات عن الإسلام وعن الاتحاد الأوروبي والسياسة الاجتماعية الأوروبية.

أما الكتاب موضوع مراجعتنا، فهو دراسة متعددة الأبعاد في مظاهر الهشاشة، وكوابح الديمقراطية في الدول العربية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قبل تفشيجائحة كورونا، ويتضمن تسعة فصول (وخاتمة) تسلط الضوء على قضايا الدولة وبنائها ومؤسساتها، واقتصاد المنطقة، وتأثيرات العولمة، والنظام الأبوي والجender، والطائفية وسياسات الهوية، والإسلام السياسي، بالإضافة إلى المعضلة البيئية وتداعيات كوفيد-19 على المنطقة. وكل هذه الموضوعات محكومة بخيط ناظم يُجمِل تأثيرها وتفاعلها وارتباطها بقضية الديمقراطية، وفي ذلك وجاهة بحثية معتبرة، ما دامت المسألة الديمقراطية تمركز حولها التطلعات الشعبية، والسياسات الرسمية الداخلية والخارجية، والرهانات الاقتصادية، والحسابات الدولية والإقليمية، خاصة بعد الربع العربي وما أعقبه من أحداث وتطورات.

وبالنظر لاهتمامات المؤلفين وما راكماه من أعمال بحثية وأكاديمية، فإن الكتاب يتميز بحضور نزعتين أو "لمستين": الأولى تتولَّ بمنهج تحليلي يقوم على تفكيك

أزمة الديمقراطية، في الدول العربية بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى مشكلات بحثية، وظواهر سياسية واجتماعية وثقافية، ومن ثم تقديم قراءات نقدية للسياسات المرتبطة بها، وهو ما نلمسه في الدراسات المنجزة من قبل حسين سولومون المتعلقة بقضايا الدولة والهوية والسيادة والجender والطائفية والبيئة وتداعيات كوفيد-19. والترعة الثانية، وإن لم تبتعد عن الإطار التحليلي العام إلا أن إضافتها النوعية تمثل في استثمار أدوات الإحصاء والرياضيات والمسح البياني واعتماد مؤشرات تسمح برصد دقيق لبعض تظاهرات أزمة الديمقراطية في المنطقة. وقد تصدّى أرنو توش لهذه المهمة من خلال دراسة عوامل عجز اقتصاديات المنطقة، واستقصاء تأثيرات وتفاعلات العولمة الاقتصادية والثقافية، وكذا الدراسة المتعلقة بالإسلام السياسي. وبناء على ذلك، تنقسم هذه الدراسة إلى جزأين: يسّتعرض أولهما بشكل مفصل أفكار الكتاب وبنيته التحليلية، ويُعد الجزء الثاني بمنزلة قراءة نقدية لأطروحته، ولا يعني ذلك نقضها بشكل كلي بالقدر الذي يعني مناقشتها وتقديم ملاحظات تقييمية بشأنها.

1. أهمية الدراسة وأبعاد المقاربة

استطاع الكتاب أن يلامس عدداً من الإشكاليات والتحديات التي تواجهها الدول العربية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ونعتقد أن ثمة أهمية بالغة في جعل هذا المجال محوراً للبحث والتحليل ودراسات ميدانية واستطلاعات للرأي تهم مختلف القضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والأمنية. إن خصوصية منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لطالما شكلت لدى الباحثين حقلًّا أكاديمياً ومعرفياً جاذبًّا ومغرياً، ومرد ذلك لمميزات المنطقة وتاريخها المحمّل بالتحولات والتطورات التي أثّرت في ميزان السياسة والاقتصاد والاستراتيجية العالمية، سواء بتوجيه حسابات القوى الدولية أو الإقليمية، أو بتحولها إلى حقل و مجال تمر عبره وتصاغ من خلاله هندسة العلاقات الدولية، وتختبر فيه تدفقات الاقتصاد والتجارة العالميين، وتتقاطع فيه مشاريع فكرية متنوعة ومناهج تفكير متباعدة.

وكما هو الشأن بالنسبة لكل دول العالم، وكل التكتلات وال المجالات الإقليمية، أحدثت جائحة كورونا هزة غير مسبوقة في الدول العربية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خاصة أن هذه الدول ظلت باستمرار تعاني من اختلالات هيكلية،

وأزمات مزمنة في أنظمة حمايتها الاجتماعية، وبنياتها الصحية، وأنظمتها الاقتصادية، وهيكل الاستجابة الطارئة، وهي القطاعات التي استهدفتها الجائحة بشكل مباشر، وطالتها ارتدادات عنيفة ستسתרم في التأثير في مجمل البناء العام لهذه الدول. هذا الأمر يفترض قراءة متأنية وتشخيصاً دقيقاً واستشرافاً للوضع العام في المنطقة.

ونعتقد أن أهمية هذا الكتاب وإضافته النوعية تكمن في تبنيه مقاربة متعددة الأبعاد والمستويات في تشخيص مظاهر الضعف والعوائق التي تواجه الديمقراطية في المنطقة؛ إذ نجده محافظاً على أصالة موضوعاته في سياق تحليل قضايا الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، خاصة فيما يتعلق بالاقتصاد وارتباطه بالتنمية والتمدن والفقر والشغل والشباب والبيئة، ناهيك عن المطاراتات الفكرية المرتبطة بالدولة وهويتها وبنائها ومؤسساتها، وقضايا الجندر والعلمة والطائفية والدين والإسلام السياسي.

إن هذا الاهتمام بالمنطقة ليس جديداً في الدراسات الأكademية. لقد تحول إلى انشغال بحثي ثابت، بل وإلى حقل معرفي متميز باستقلالية معتبرة؛ إذ لا تخلو جامعة أو مؤسسة بحثية أو مركز دراسات أو حتى دوائر رسمية، مثل وزارات الخارجية، من أقسام خاصة بالابحاث والدراسات والتقارير حول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وينعكس هذا التركيز على تنوع وتعدد وتبالين موضوعات تفكير وتحليل قضايا المنطقة وأزماتها. وهذا الكتاب بخواصيته البين تخصصية وإن لم يبتعد كثيراً عن اتجاهات التحليل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية "المعتادة" التي تؤثر في المنطقة، إلا أن أحد أبرز عناصر قوته هو تلك التزعة التجريبية والإحصائية ومنهجه الكمي المؤسس على مؤشرات ومسوحات وبيانات وخرائط توضيحية لواقع التنمية والدُّمَرَّطة والعلمة بشكل عام في المنطقة. وتوظف الدراسة في هذا الإطار أزيد من مئة وثيقة ما بين جداول وخرائط وصور وبيانات. وهذا التوليف الذي يدمج مناهج الإحصاء والرياضيات في دراسة المظاهر الاجتماعية والسياسية والثقافية، هو أحد التوجهات الثابتة لدى أرنو توش، الذي يعتبر أحد مؤسسي البحث الكمي حول نظرية المنظومات العالمية المعروفة أيضاً باسم تحليل المنظومات العالمية، وهو كذلك أحد المساهمين الرئيسيين إلى جانب رونالد إنجلهارت (Ronald Inglehart) في مشروع مسح القيم العالمية الهدف لاستكشاف التحول الزمني لقيم الأفراد ومعتقداتهم وتأثيرها الاجتماعي السياسي، وقد وظفه توش بشكل كبير في الدراسة المتعلقة

بتأثير العولمة الثقافية على منظومة القيم، وفي تحليل تمظهرات عجز اقتصاديات المنطقة، وكذا في الدراسة التي ركزت على الإسلام السياسي. وقبل ذلك، كان لهذا التوجه حضور بارز وواضح في كتاب صدر سنة 2020 بعنوان: "الإسلامية، الأزمة والديمقراطية: آثار مسح القيم العالمية على العالم الإسلامي"، وفي عام 2019، صدر أيضاً كتاب: "الإسلامية، الربع العربي ومستقبل الديمقراطية: منظور النظام العالمي والقيم العالمية"، أضاف إلى ذلك كتاباً صدر سنة 2014 حول "الجبر السياسي لتغيير القيم العالمية: نماذج عامة حول العالم الإسلامي".

2. المسألة الديمقراطية وأزمات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

يُقدّم الفصل الأول من الكتاب، وهو عرض تمهيدي، بعض التفصيلات والتوصيفات بخصوص منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وينطلق الكتاب في تحليل بعض مظاهر الأزمة الاقتصادية، وتأثير تفشي وباء كوفيد-19 في الاقتصاد العالمي وكذلك اقتصاد الدول العربية في المنطقة، غير أن هذا المدخل لا يلبي أن يتحول إلى تأصيل وعرض تاريخي لجذور الأزمة السياسية في هذه الدول، والتي ترجع استناداً لتحليل الكتاب إلى الصراع حول السلطة الذي أعقب مقتل الإمام علي، وأفرز بروز أصولية إسلامية وانقسام طائفي سُني/شيعي. ووفق منطق الصراع التاريخي الذي يلمّح إليه الكتاب منذ أسطرته الأولى، فإن التوتر السياسي يظل السمة الأساسية والخاصية المميزة لبنية السلطة في دول المنطقة. ويشير الكتاب بشكل مقتضب لدور العوامل الخارجية في تحفيز وتكريس أزمات الدول العربية في المنطقة، ويحلل في ذلك إلى الحروب والحملات العسكرية بدءاً من الحروب الصليبية وحروب المغول والاستعمار وغيرها. وبهدف استكمال هندسة الكتاب، فإن هذا المدخل التمهيدي يؤطر ويوجه القضايا والإشكالات المراد التصدي لها، بخيط ناظم مرتكز على البنية المؤسساتية لدول المنطقة، وعلى العلاقات والتفاعلات التي تتم داخلها وعبرها، وعلى القيم التي تضبطها. علاوة على ذلك، يعرف مدخل الكتاب ويصف المسارات السياسية والاقتصادية في دول المنطقة من خلال مسلسل العولمة، وهو يتوسّل في سبيل تحقيق ذلك بمنهجية ترتكز على خرائط ومسوحات وتقديرات ومؤشرات عالمية يرى الكاتبان أنها نموذج تحليلي ضروري لفهم آثار العولمة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة.

يفكك سولومون في الفصل الثاني من الكتاب أحد أهم عناصر الأزمة في الدول العربية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جاعلاً من الدولة محور تحليله وتشخيصه. فهو يجادل بأن صفة الفشل وخاصية فقدان الدولة لسيادتها في هذا المجال الجغرافي تخضع لثلاثة موجّهات رئيسية: أولها الطبيعة "المصطنعة" للدولة الناجمة عن خطط التجزيء والتقسيم والاحتلال الأجنبي الذي تعرضت له دول المنطقة. استناداً لهذا التحليل، يعرّض سولومون الهوية الوطنية المشتركة لهذه الدول، وكذا ولاء مواطنها، للتشكيك، ويفترض وجود بنية متأصلة للسلطوية في دول المنطقة وقدرة الديكتاتوريات على الصمود والاستمرار، وعودتها الشرسة بعد مرحلة الربيع العربي، مسجلاً تراجعات وانتكاسات في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويعتبر سولومون، ضمن نفس السياق، أن الرّيّع المبني على استمالة النخب والمجتمع المدني يتحكّم في البنية الاقتصادية لهذه الدول العربية، ناهيك عن الثروات الطاقية التي مكّنت -دول الخليج على وجه الخصوص- من الصمود أمام موجات التحديات السياسيّة والانتقال الديمقراطي.

ويتمثل الموجّه الثاني في العلاقة بين الدين والسياسة، ووجود مساحات وتقاطعات مهمة بينهما لدى أغلب دول المنطقة. وتنمّي هذه الخاصية في حرص الأنظمة الحاكمة على احتكار الشرعية الدينية وتنظيم الحقل الديني وفق رؤية رسمية أحادية. أما الموجّه الثالث فيتجلى في السياقات الإقليمية والدولية المترافق، ودور القوى الخارجية في تعقيد وتكرّيس أزمات المنطقة السياسية والاقتصادية والأمنية. وتتعرّض الدول العربية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لتجاذب وتنافس من قِبَل قوى دولية كبرى (الولايات المتحدة الأميركيّة، وروسيا، والصين...). تتبّع سياسات تعتمد على رعاية الأنظمة السلطوية، وتعزيز قدراتها الأمنية والعسكرية وخلق تحالفات واصطفافات على حساب ضرورات ومتطلبات الأمن الإقليمي.

وفي ضوء هذه العوامل، يطرح سولومون سؤالاً مركّزاً حول الدولة ودورها، معتبراً أن النموذج الوستفالي الذي استُجلب للمنطقة فرض على دولها ثلاثة تحديات كبرى: أولها: البروز القوي والصعود اللافت لتنظيمات مسلحة سيطرت وتحكّمت في مساحات جغرافية واسعة في اليمن وسوريا والعراق ولبنان ومصر ولبيا، وهو أمر وضع قدرة هذه الدول على ضبط حدودها والتحكّم فيها على المحك، باعتبار ذلك شرطاً ومقوّماً أساسياً لتحقيق السيادة وفق النموذج الوستفالي. وقد حازت هذه

التنظيمات قدرات عسكرية مهمة، وبعضها أقام أنظمة أمنية وهياكل قضائية وسياسية واقتصادية. أما ولاؤها السياسي والأيديولوجي فهو مرتبط بمنظومة فوق-وطنية من المصالح المعقدة والمتباينة.

ويتمثل التحدي الثاني في العامل الديمغرافي؛ إذ تشكل البنية الديمغرافية للدول العربية بالمنطقة من الشباب الذين تراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة. ولا تسمح بنيات الفساد المستشري في هيكل الدولة، والحكومة السيئة، بتحقيق اندماجها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويظل اللجوء للفضاءات البديلة المنفلترة من الحدود والمراقبة والضبط والتحكم خياراً رئيسياً لهذه الفئة. ويشكل هذا الأمر عاملاً محفزاً ومساعداً لاندلاع موجات جديدة من الاحتجاج كما حدث في الجزائر ولبنان والعراق والسودان.

أما التحدي الثالث، فهو العلاقة بين القواعد التي كرسها اقتصاد الريع وضرورات التحديث والتطوير التي فرضتها التقنيات الحديثة والطاقات البديلة. فعلى الرغم من خطط التنويع الاقتصادي، فإن الدول المصدرة للنفط -في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا- تبدو مكبلة بمنظومة من القصور الهيكيلية التي يعاني منها الاقتصاد. وفي المملكة العربية السعودية -على سبيل المثال- تصطدم رؤية 2030، التي تهدف إلى خفض الدعم العمومي وتقليل الاعتماد على الهيدروكربورات وتطوير القطاع الخاص، برفض من قبل التيارات المحافظة في الدولة.

ويسلط الفصل الثالث، الذي أعده أرنو توش، الضوء على الأداء التنموي للدول العربية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من 1960 إلى 2019، معتمداً في ذلك على تحليل عدد من المؤشرات، مثل: الديمقراطية، والنمو الاقتصادي، والمساواة، والتنمية البشرية، والبحث العلمي، والبيئة، والتماسك الاجتماعي، وغيرها. وكان هدفه من هذا الاستعراض الكمي الوصول لخلاصات توليفية حول التنمية الشاملة في المنطقة قبيل تفشي فيروس كوفيد-19. غير أن هذا التركيز على دول المنطقة لم يمنع الكاتب من وضع تحولاتها ضمن السياق الدولي الشامل الذي يتسم بحالة من التراجع التنموي والركود الاقتصادي. فكل الدول الموجهة والمؤثرة في الاقتصاد العالمي باتت تتجه نحو ركود اقتصادي غير مسبوق. لقد كان الرهان قوياً على الشراكة الأورومتوسطية ومنطقة اليورو كي توفر دعامة مستقبلية لجزء كبير من منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يمتد من المغرب إلى لبنان، وجعل الديمقراطية

والتجارة الحرة مركزات هذه الشراكة، غير أن الاتحاد الأوروبي -وحتى قبل أزمة كورونا- عانى من أزمات داخلية وخارجية عاصفة من قبيل خروج بريطانيا وتراجع الأدوار الخارجية للاتحاد وعجز سياساته المالية... كما وجد نفسه حبيس القواعد النيوليبرالية التي حددت مساره بعد الأزمة المالية لسنة 2008، والتي أسهمت في تراجع سياساته الاجتماعية، وأدت إلى النكسة الصحية التي عرفتها بعض دوله، مثل إيطاليا وإسبانيا وفرنسا، وهو نفس الوضع الذي وجدت الدول العربية بالمنطقة نفسها أمامه بفعل أخطاب الاقتصاد السياسي النيوليبرالي.

وبناء على مجموعة من البيانات والمسوحات والخرائط، يقدّم الكاتب خلاصات حول التنمية في العالم العربي، وتقاطع استنتاجاته مع ما ورد في تقرير التنمية البشرية العربية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2016، خاصة على مستوى المؤشرات المرتبطة بالشباب والتعليم والصحة والهوية والشغل والمساواة والأمن والهجرة. وفي هذا السياق، يخلص توش إلى أن الدول العربية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تميز أكثر من غيرها من دول العالم بارتفاع معدلات البطالة، وعدم المساواة والتمييز ضد المرأة، والإإنفاق المنخفض على الضمان الاجتماعي، ومعدلات نمو بطيئة، وعدم القدرة على تحرير الأنشطة الاقتصادية، وتراجع مناخ التسامح الديني. وتشير هذه المعطيات على فشل واضح في النموذج التنموي العربي الذي يتسم بالتهميش السياسي والحرمان الاقتصادي والإقصاء الاجتماعي. وقد تعاظمت حدة هذه الأخطاب بفعل وباء كوفيد-19؛ إذ من المتوقع أن تصبح غالبية السكان في العالم العربي أكثر فقراً وفقاً للمعايير والمؤشرات التي أوردها الكاتب في هذا الفصل. ويتمحور الفصل الرابع من الكتاب حول تأثير العولمة على القيم الإنسانية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وهي إشكالية يُعبّر عنها توش باستفهام عريض مفاده: ماذا يحدث عندما تصبح العولمة الاقتصادية أسرع من العولمة الثقافية؟ ويستعين توش للإجابة عن هذا السؤال/الإشكالية بمقاربة تقنية إحصائية تعمد إلى قياس مستويات اندماج الدول العربية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في العولمة استناداً لمؤشر "كوف" للعولمة (ZURICH KOF-INDEX)، بالإضافة إلى توظيف مؤشرات مقارنة للوقوف على وضعية قيم التنمية الشاملة المستقاة من مسح القيم العالمية (World Values Survey). تُمكّن هاتان الآليتان الإحصائيتان من إيجاد تقاطعات بين ظاهرة العولمة والقيم الإنسانية، وهو توجّه جديد في الدراسات البحثية المعنية

بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ حيث ظلت هذه النزعة مهيمنة إلى حد كبير في أدبيات تفكير وتحليل العولمة وعلاقتها -على سبيل المثال- بالقيم التحررية، مثل المساواة وحرية التعبير والاختيار والاستقلالية، ناهيك عن التفاعلات بينها -أي العولمة- وبين الدين والتقاليد والإثنية وغيرها.

يعالج مؤشر "كوف" ظاهرة العولمة من أربع زوايا: مالية، واقتصادية، وثقافية، واجتماعية. ويعتمد بين الخصائص القانونية للعولمة، وخصائصها الواقعية، وهو بذلك يوفر معطيات حول خمسة وعشرين مؤشرًا⁽¹⁾، ويخلص توش بتحليل واستقراء تطورها إلى أن ظاهرة العولمة عرفت صعودًا وبروزًا في الدول العربية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منذ سبعينيات القرن الماضي، غير أن تغيرتها تراجعت خلال العقدين الأخيرين. كما تخلفت الجوانب الثقافية للعولمة عن الجوانب الاقتصادية والمالية. وتحتل دول المنطقة المراتب الأخيرة عالميًا في مستوى العولمة الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بحرية الصحافة والمساواة بين الجنسين والحريات المدنية وحرية الوصول للمعلومة.

وبشكل عام، تخلص نتائج المسح الإحصائي الذي قام به الكاتب في هذا الفصل إلى أن النظام الأبوي يمارس تأثيرًا سلبيًا في تطور العولمة الاجتماعية التي تعبر عن قدرة وقابلية الأفكار والقيم على التنقل والانتشار عبر الإعلام والإنترنت والسفر والهجرة وغيرها من أشكال التواصل، كما تؤثر في عنصر الثقة في هذه المجتمعات على الرغم مما يbedo من مظاهر العصرنة والتحديث. وهذه المفارقة لا تتوافق -بحسب رأي الكاتب- ورغبة صناع القرار في المنطقة في الاستفادة من مزايا العولمة الاقتصادية.

ويبحث سولومون من خلال الفصل الخامس النظام الأبوي في الدول العربية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مستهلاً دراسته بسؤال حول أسباب ومبررات الممارسات الميسوجينية (Misogyny)، أو كراهية النساء، في الدول العربية بالمنطقة. ويتبين سولومون تعريف ماكس فيبر (Max Weber) للنظام الأبوي باعتباره نظامًا تقتضي ثقافته وقوانيه جعل السلطة وممارستها في يد الرجال الذين يوظفون مواقعهم ومناصبهم لإقامة قواعد المجتمع. استنادًا لهذا التعريف، يشخص الكاتب الوضعية الراهنة للمرأة في المنطقة ومختلف مظاهر التمييز التي تبرز فيها "السيطرة الذكورية"

في التعاطي مع حقوق المرأة وقضاياها من قبيل حضورها الضعيف في سوق الشغل وفي التعليم، وانخراطها المحدود في القوة العاملة، وفي مناصب الحكم والتسير والقرار والمشاركة السياسية. وتسهب الدراسة في توصيف حالة "الاضطهاد الجنسي" الذي تتعرض له المرأة في المنطقة عبر مختلف الأشكال والمظاهر، والذي يُوظف أداة للاقصاء السياسي والاجتماعي والاقتصادي في سوريا ومصر والسودان ولبنان واليمن والمغرب والجزائر. ويلجأ كاتب هذا الفصل إلى مقاربة تفسيرية ترتكز على تفكيك علاقة الإسلام بقضايا الجندر، ويجد تأصيلاً فكريًّا قائماً على التمييز بين مدرستين: الأولى: تدعم التأويل الثقافي الذي يعتبر النظام الأبوي صفة ملزمة ومتصلة في الهوية الإسلامية التي تشكل عائقاً أمام التقدم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة. ويجادل أصحاب هذا الرأي في أن استمرار التمييز المنهجي ضد المرأة له جذور وأصول في الشروط والظروف الهيكلية الموجودة في المنطقة التي ترفض ريادة وقيادة المرأة. وترفض المدرسة الثانية هذا المنظور الثقافي من منطلق أن النظام الأبوي كان موجوداً قبل ظهور الإسلام، وأن الأديان الأخرى ليست أقل "أبوية" منه، وأن تفسير استمرار التمييز ضد المرأة في المنطقة العربية يجب أن يُستقصى عنه في النظام السياسي والسوسيو اقتصادي الذي تمارس فيه "الأبوية".

ويؤكد صاحب الدراسة أن الدول العربية في المنطقة دشنت مرحلة ما بعد "الأبوية"، وثبت ذلك من خلال الرفض الذي بات تواجهه "أسطورة الحماية" الذكورية أو الأبوية للمرأة، بل وانتقال الفعل النسوي إلى حركة جندريّة مساهمة بشكل مباشر وميداني في مطالب الإصلاح الديمقراطي والضال السياسي بشكل عام. ففي السودان والجزائر وتركيا وتونس والمغرب وغيرها، استفادت الحركة النسائية الليبرالية من التحولات التكتونية التي أحدثتها العولمة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية من أجل تقليل تأثير قيم النظام الأبوي في مجتمعات المنطقة.

و ضمن نفس الامتداد الفكري والموضوعي للفصل الخامس، يعالج الكاتب نفسه قضية الطائفية في المنطقة موضوع الكتاب، من منطلق ارتباطها الوثيق بسياسات الهوية. وتنبع هذه الأخيرة في المنطقة كونها ترتكز على مفاهيم وقيم مركبة في التعريف السياسي والثقافي والأيديولوجي لهذا المجال الجغرافي ولسكانه، حيث تحيل إلى الانتماء الإثني، والعقيدة الدينية، والخصوصية الثقافية، والاختلاف المذهبي. وتنبع هذه التمايزات الهوياتية اختلافات واضحة في الرؤى والتصورات

والطلعات والاصطفافات لدى مختلف الجماعات والإثنيات. وأمام هشاشة بناء الدولة يبرز ما يسمى بـ" أصحاب المشاريع الطائفية" ، وهي فئة توظف هذه الاختلافات المذهبية والإثنية والدينية لخدمة أجندات سياسية. وتلجأ الأنظمة السياسية في المنطقة لسياسات الهوية للحفاظ على امتياز احتكارها للسلطة، وإنشاء شبكات منفعة مشتركة مع أصحاب المشاريع الطائفية، وممارسة الإقصاء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي ضد مخالفيها ومعارضيها. ويشير الكاتب على سبيل المثال إلى بعض العائلات السياسية في منطقة الخليج التي تبني شرعيتها على العامل القبلي، وتعززها بالتحالف مع النخب الاقتصادية والدينية.

وتتجاوز تأثيرات وتمظهرات سياسات الهوية النطاق الوطني لتحول إلى تجاذبات ذات امتدادات إقليمية ودولية، وإلى جزء من معادلات النفوذ والنزاع. وفي الحالة الكردية، تُبرز الدراسة تحولات وتطورات القضية في سياق توظيفها جيوسياسيًا وجيوستراتيجيًّا من قبل قوى دولية وإقليمية، دون أن يفضي ذلك إلى تحقيق المطلب الرئيسي للأكراد بإقامة دولة مستقلة بخصوصياتها الإثنية والعرقية. وفي سوريا ذات التنوع الإثني والمذهبي (سُنة، شيعة، أكراد، تركمان، دروز، مسيحيون، أيزيديون) لا يمكن فصل الحرب الأهلية الدائرة راحها منذ 2011 عن التناقضات الداخلية التي حفزها النظام ذي المرجعية العلوية والمدعوم من روسيا وإيران وحزب الله.

أما الفصل السابع من الكتاب، الذي أعدَه توش وسولومون، فهو دراسة حول الإسلام السياسي في الدول العربية بالمنطقة تجمع بين القراءة الأكاديمية والتحليل الإحصائي، ويرتكز بشكل أساسي على استطلاعات الرأي الصادرة عن "البارومتر العربي" 5. وتُقدم الدراسة في مستهلها نظرة عامة حول ظاهرة الإسلام السياسي والأصول الفكرية والأيديولوجية لتطورها، وكذا المفاهيم والقيم المؤسسة لها. وفي هذا الإطار، يعتبر المؤلفان أن الإسلام السياسي ظل يمثل قوة رئيسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال القرن العشرين، وهو تيار فكري يقوم على جملة من المسلمات المستمدة من الدين والرامية لتأسيس نظام حكم قائم على عدم قابلية الفصل بين الدين والدولة، ورفض الديمقراطية، وحصر دور الحكومة في تطبيق الإرادة الإلهية، وهو ما لا تختلف بشأنه كل التنظيمات والجماعات الإسلامية، سُنيةً كانت أو شيعية، جهادية أو سياسية أو حركية، غير أن صعود حركات الإسلام الذي جاء بديلاً لفشل المشاريع القومية والعلمانية في العالم العربي بات يعرف انحساراً وتراجعًا خلال العقدين الأخيرين.

ويشير الكاتبان إلى أربعة عوامل أسهمت في "انهيار كارثي" -بحسب تعبيرهما- للثقة في الإسلام السياسي. أولها: كون الخيارات السياسية لبعض من هذه الحركات والأحزاب لم تتوافق وطبيعة الانتظارات والتطلعات الديمقراطية للمواطنين. ويشار في هذا السياق لنظام عمر البشير في السودان الذي حظي بدعم حزب المؤتمر الشعبي، ونظام عبد العزيز بوتفليقة الذي دعمته حركة مجتمع السلم. ثانية: احتلالات التدبير والتسيير وتهם الفساد التي لحقت أحراضاً وتنظيمات ذات مرجعية إسلامية توّلت زمام الحكم في عدد من البلدان. ثالثها: عدم قدرة هذه التنظيمات على تقديم حلول للمعضلات والتحديات الاقتصادية التي تواجهها المنطقة، والاكتفاء بالاحتماء بخطاب ديني تبريري. رابعها: الخلافات والانشقاقات بين الأجيال المؤسّسة والأجيال الجديدة داخل هذه التنظيمات (حركة الإخوان المسلمين في مصر والأردن).

وتعتمد الدراسة في سيل إثبات فرضياتها حول الإسلام السياسي في الدول العربية بالمنطقة على منهج تجريبي إحصائي يستقرئ نتائج وبيانات استطلاع "البارومتر العربي 5" ، بالإضافة إلى مؤشرين تعتمد هما الدراسة: الأول حول الإسلام السياسي(2)، والثاني حول "مواجهة الإسلامية"(3). وبناء على هذه "التلوكيف" الإحصائية التجريبية، يُقدم البحث خلاصات أساسية منضبطة لمنطلق الفكرى الذى تأسس عليه، وهو نقض العلاقة بين الدين والدولة وبين الدين والسياسة؛ إذ يعتبر أن الرأى العام العربى، الذى يبحث عن روحانياته الدينية المفروض انتماها لمجال خاص، تزعجه قواعد ومسلكيات الإسلام السياسي المتصرّة لتدخل زعماء الدين ورجاله في الانتخابات، والداعمة لنفوذهم في مراكز القرار وفي المهام اليومية للتدبير والتسيير. ولم تنجح حركات الإسلام السياسي في تجاريها -بحسب المؤلفين- لأن ثقافتها السياسية ومنهجها الفكرى حبيس قوالب جامدة لا تؤمن بفصل السلطة وحقوق المرأة والمرجعية الدستورية وقواعد القانون والعدالة الاجتماعية.

ويُمثل التحدي البيئي الذي تواجهه الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا محور الفصل الثامن من الكتاب. ويجزم سولومون بأن دول المنطقة تواجه معضلات بيئية حقيقة، مثل التصحر وقلة التساقطات المطرية وتردي جودة المياه، وارتفاع درجة الحرارة وغيرها من المظاهر التي تزداد تعقيداً بسبب التحضر السريع، والتركيبة الديمografية والسكانية الشابة، وتدني مستوى التعليم، والتي قد تُحول الكثير من المجالات إلى مناطق غير قابلة للسكن والعيش بحلول عام 2050. وإلى جانب

الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، تستدعي المشاكل البيئية توترات سياسية داخلية، وحسابات جيوسياسية إقليمية؛ إذ تكشف عن عجز الدولة عن تقديم حلول لقضايا الأمن الغذائي، وتوفير الطاقة، وتدبير قضايا الإيكولوجيا... وتحفز الصراعات الإقليمية والحدودية حول منابع المياه ومصادرها ومجاري الأنهر والبحيرات. ويبين في هذا الإطار النزاع المصري-الإثيوبي حول سد النهضة، والخلاف العراقي-الإيراني-التركي حول نهر سيروان ونهر دجلة والفرات، والخلاف السوري-الأردنى حول نهر اليرموك... وتنصي مواجهة التحديات البيئية -بحسب الكاتب- على جعل هذه القضايا في قلب السياسات العمومية، ومحوراً للحكامة الحضرية، وضرورة اعتماد استراتيجيات خضراء مرتكزة على الطاقات المتتجددة وتشجيع الابتكار والبحث العلمي في هذا المجال، وتحفيز التعاون الإقليمي المؤسس على توزيع المنافع السوسيو اقتصادية للمجالات المائية المشتركة.

ويطرق الفصل التاسع والأخير للتأثيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لفيروس كوفيد-19 على الدول العربية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويرصد تفاعلاها مع التحديات التي فرضتها الجائحة. فقد عمدت دول المنطقة إلى تطبيق إجراءات الحجر الصحي، وفرض حالة الطوارئ الصحية، وإقرار خطط وبرامج لمواجهة التداعيات الاقتصادية للجائحة التي أثّرت في أهم القطاعات الصناعية والتجارية ذات البعد الاستراتيجي، مثل الطاقة والسياحة والخدمات والنقل الجوي وغيرها. وعلى الرغم من ذلك، فإن هشاشة البنية التحتية الصحية وضعف نظام الحكامة، جعل مواجهة الوباء أكثر صعوبة على هذه الدول، بل إن ارتدادات الجائحة ازدادت حدّة بالنسبة للدول التي تعيش أزمات سياسية داخلية أو حرباً أهلية، مثل سوريا واليمن ولبنان والعراق. ويذهب سولومون إلى القول بأن الجائحة ستكون لها تداعيات طويلة الأمد على الأنظمة في المنطقة، وتؤدي إلى إعادة تشكيل وبناء الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والصحية، كشرط ضروري كي تستطيع هذه الأنظمة الاستمرار في نظام معولم لا يعترف بالحدود والسيادة والجواز.

3. الصورة النمطية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

إن توظيف واستثمار المنهج الإحصائي والمقاربات التجريبية والرياضية في العلوم الاجتماعية بشكل عام، يتولى تحقيق الدقة والمصداقية والموضوعية والبحث عن

الحقيقة إلا أن الملاحظة الأساسية التي تثير الانتباه بخصوص لجوء أرنو توش لهذا الخيار الأساسي في الكتاب، لم يخدم إلا هدفًا رئيسياً وهو تكريس الصور النمطية الجاهزة حول الدول العربية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتي تحولت إلى تمثيلات متوازنة بين أغلب الباحثين والمهتمين بالمنطقة من الغرب على وجه الخصوص، حيث يتم التعامل معها باعتبارها جزءاً غير متمايز ومتالل يسكنه بشكل أساس الإرهابيون والمتطرفون والذكوريون. ويبين هذا المستوى من التمييز في تناول قضيائنا وإشكالات المنطقة في قضيتي رئيسيتين: أولها: الرابط بين الدين والتطرف، وثانيها: إشكالية العلاقة بين الدين والسياسة.

1.3. جدلية العلاقة بين الهوية الدينية والتطرف

أول ما يطالعنا به الكتاب في صفحاته الأولى، وهو تمهيد وتأصيل للأزمة السياسية والديمقراطية في المنطقة، يعود بنا للعهد الإسلامي الأول متهمًا إياه بتأسيس الأصولية الإسلامية التي ما زالت تحكم وتوجّه قضياء المرأة والديمقراطية والانتخابات في العالم الإسلامي⁽⁴⁾. وقد تناهى الكتابان أن مصطلح "الأصولية"، وحملته الأيديولوجية والسياسية وتوظيفاته، تمثل أطروحة غربية جرى اللجوء إليها للتعبير تارة عن تيارات الصحوة الإسلامية، وتارة عن التنظيمات الإسلامية المشاركة في الحكم وفي المشهد السياسي في بلدانها، وتارة أخرى عن التيارات الجهادية والحركات المسلحة. وهذا الخلط المفاهيمي والإشكال التصورى يبدو أنه لا ينم عن "عجز" بشأن فهم تحولات وتطورات الاجتهداد الحركي والتنظيمي المؤسس على مرجعية الدين وتمفصلاته الفكرية الكبرى، ولكنه "جموح" مُتعَمَّد لصهر كل الحركات السياسية وال المسلحة سُنية كانت أو شيعية في بوتقة واحدة يجمعها الرفض المطلق للديمقراطية⁽⁵⁾. كما أن إصرار الكاتبين على اعتبار التطرف الإسلامي أحد المحرّكات الرئيسية لأزمات المنطقة، قد أسقطهما في تطرف من نوع آخر بالإحالة لأفكار كل من الرواundi ومحمد الوراق وعمر الخياim وابن الرازي باعتبارها اتجاهات للعقلانية وال النقدية والإنسانية في الفكر الإسلامي⁽⁶⁾.

ونفترض أنه لو كانت لدى الكاتبين رغبة موضوعية في نقد التطرف الديني، باعتباره أحد أسباب أزمة الدولة والسياسة والديمقراطية في الدول العربية بالمنطقة، لحدث ذلك من خلال منهج استقراء واستنباط أكثر شمولية للأدبيات والمراجعات التي

حدثت من داخل منظومة الفهم والتفكير العربية والإسلامية، والتي اتسمت بجرأة وشجاعة معتبرَيْن في تناول قضية التطرف بشكل عام، نذكر على سبيل المثال لا الحصر رؤية محمد عابد الجابري التي تعتبر التطرف اليميني شأنه شأن التطرف اليساري ظاهرة ملزمة للتاريخ والبشر جميعاً، وأن التطرف عندما يصبح مهيمناً على المجتمع ككل، فيجب البحث عن السبب في الاقتصاد والديمقراطية وفي حقوق الإنسان وليس في الدين(7). لكن تناول الكتاب لهذه القضية وارتباطها بإشكالات السياسة والديمقراطية والحرفيات والمساواة والتعددية الإثنية والثقافية في الدول العربية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا كرس نزعة شيطنة العالم العربي والإسلامي برمته لدى شريحة واسعة من الكتاب والباحثين والأكاديميين المهتمين بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

2.3 العلاقة بين الدين والسياسة

تشكل العلاقة بين الدين والسياسة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا معطى موضوعياً يعبّر عن جانب مهم وواسع من ديناميات الفعل السياسي وتحولاته. وقد أظهر الربع العربي الحاجة الملحة لفهم جيد وعميق لهذه العلاقة وارتباطها بالمارسة الديمقراطية، خاصة أن هذه الحقبة وما بعدها كان للحركات والتنظيمات والأحزاب ذات المرجعية الإسلامية دور محوري في صياغة ملامحها، كما أن سياقات ما بعد الربع العربي ووصول الإسلاميين للسلطة كانت ولا تزال تشكّل انشغالاً رئيسيّاً سواء بالنسبة للقوى الإقليمية والدولية أو للقوى الداخلية الأخرى.

ومن خلال تبع معالجة الكتاب لهذه العلاقة بين الدين والسياسة نلاحظ أنها حدثت عبر زاويتين: الأولى في سياق التحديات التي تواجه الدولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؛ إذ إن مراجعة العلاقة بين الدين والسياسة -بحسب الكتاب- لا بد وأن تشكّل مدخلاً رئيسيّاً لإنقاذ الدولة وإنعاشها وتجاوز عقبات تطورها وتقديمها، غير أن مؤلّفي الكتاب لا يعالجان هذه القضية إلا ضمن مجال ضيق وهامش محدود جدّاً، ولم يجدا من مظاهر مُفسّرة لأزمة العلاقة بين الحكم والإيمان سوى أزمة الشرعية السياسية التي تواجه نظام ولاية الفقيه في إيران، وبروز تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة وغيرهما من الجماعات المسلحة، والتعاطف والقبول الشعبيين "غير المعلنين" في العالم العربي والإسلامي مع "الهجمات الاتخارية" ومع "الانتصارات"

التي حققها تنظيم الدولة في العراق وسوريا(8).

وأول ما يلفت الانتباه، في إطار الزاوية الثانية عند تناول قضية الإسلام السياسي في دول المنطقة، هي المؤشرات والمتغيرات التي يعتمدتها الكتاب لتحليل الظاهرة، وهي خمسة متغيرات مرتبطة أساساً بالإسلام السياسي جرى إدماجها مع 17 بارامتراً مرتبطاً بالإسلامية، وتتوخى كلها استقصاء الرأي العام العربي حول قضيّاً الحجاب والصلوة، والفوائد البنكية، والعقوبات في الإسلام، والعلاقة مع غير المسلمين، والعلاقات الاقتصادية مع تركيا وإيران وقطر، والعلاقة مع الغرب والتسامح الديني، وغيرها. إن فحص هذه المؤشرات التي وظفها الكتاب لفهم ظاهرة الإسلام السياسي، لا يبدو أنها ما زالت تشكّل اشغالاً رئيسيّاً واهتمامًا فكريّاً في الوقت الراهن للحركات والأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، بل إن بعضها -مثل قضيّة الحجاب والفوائد البنكية والعلاقات الاجتماعية مع غير المسلمين في بلاد الإسلام...- تنتهي إلى دائرة سجالية واحتزالية لم يكن هدفها يوماً ما فهم الظاهرة وتحليلها، ولكنها عمدت إلى التشويش على التجربة ونقضها ورفضها. وهذا المستوى من الرصد للظاهرة ينحاز إلى أطروحات "فشل الإسلام السياسي"، و"ما بعد الإسلام السياسي"، و"أسلمة الراديكالية"، أكثر من كونه اقتراباً منهاجيّاً وتجريبيّاً لتفكيك الظاهرة كما توحى بذلك المقاربة الإحصائية والمسحية التي لجأ إليها الكتابان.

ونلاحظ أن الكتاب تجاهل المجهودات الفكرية المهمة التي بذلتها الحركات الإسلامية في تكيف التفسيرات التقليدية للشريعة الإسلامية مع السياسة والتشريع والاقتصاد، كما أكد العديد من المجتهدين الإسلاميين توافق الفقه الإسلامي مع مبادئ الديمقراطية حسبما يفهمها الغرب، وطرحت جماعات إسلامية، مثل جماعة الإخوان المسلمين في مصر، مبادرات اقتصادية مستلهمة من تجارب البرازيل وإندونيسيا وجنوب إفريقيا(9). وشملت هذه المجهودات الفصل بين الدعوي والسياسي والتأصيل للمشاركة السياسية، وحسمت أغلب حركات الإسلام السياسي العلاقة مع الديمقراطية والانتخابات والتعددية والتحالفات، والعلاقة مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية، بل إن بعضها (حركة الإخوان المسلمين في مصر، وحركة النهضة في تونس) مارس معارضه قوية ضد السلطوية ونظام الحزب الواحد، وببعضها الآخر (حزب العدالة والتنمية المغربي) أضحى رقماً مهماً في معادلة التوازن السياسي الداخلي بعد العام 2011.

إن الخلاصات التي قدمها الكتاب حول الإسلام السياسي ليست جديدة على الباحثين والمهتمين، وبذور هذه الرؤية الاختزالية للإسلام السياسي وربطها تحديداً بأيديولوجيات العنف موجودة في كتابات ومؤلفات سابقة للمؤلفين، وتلتقي كلها عند الجمع وعدم التمييز بين الحركات والأحزاب السياسية ذات المرجعية الإسلامية، التي انخرطت مبكراً في العملية الديمقراطية بناء على مراجعات عميقة للعلاقة بين فكرها السياسي ونشاطها الدعوي، وبين الجماعات المسلحة(10). كما تتجاهل أدبيات مؤلفي الكتاب الاجتهادات التي مهدت للمشاركة السياسية والمساهمة في الحكم، والانتقال إلى مرحلة من التأصيل المتحرر من الأطروحات التقليدية (إسلامية الدولة، تطبيق الشريعة، نظام العقوبات، دولة المدينة...)(11) إلى مرحلة من التدبير والتسير المرتكز على مفاهيم تتمي للقاموس السياسي المعاصر (التعددية، الحرفيات، حقوق الإنسان، التنمية، العدالة الاجتماعية...) والمتossl بالآليات التنظيم الحديثة (الحكومة، الفعالية، الكفاءة...).

4. التدخل الأجنبي والعوامل الخارجية

إذا كان الكتاب أسهب في توصيف وتشخيص مظاهر أزمة الديمقراطية في الدول العربية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإنه لم يتجاوز في ذلك العوامل الذاتية والمعوقات الداخلية، ولم يتطرق إلا بشكل مختصر ومحدود جداً عندما أشار للتقسيم الذي تعرضت له دول المنطقة بموجب اتفاقية سايكس-بيكو(12).

إن استعراض واستقراء تاريخ المنطقة يثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنها ظلت باستمرار تحت مجهر القوى الخارجية ومختلف الفاعلين الدوليين، وخضعت بشكل مستمر لتحولات السياسة الدولية والتنافس الاستراتيجي العالمي. وتعددت وتنوعت أشكال وصيغ هذا التدخل ما بين الغزو والاحتلال المباشر والاستعمار والاستيطان، والتدخل في الشؤون الاقتصادية والسياسية كما حدث في المستعمرات الفرنسية والإيطالية في المغرب والجزائر وتونس وليبيا. وتحول هذا الشكل من التدخل خلال حقبة ما بعد الاستعمار إلى تشكيل منظومات وشبكات سياسية واقتصادية ونخب ثقافية وأنظمة سياسية وعسكرية موالية للغرب ومنحازة لمصالحه ومناصرة لموافقه. وتمت عملية الاحتواء الشامل هذه بمنهج موغل في البراغماتية والازدواجية، ففي الوقت الذي دعم فيه الغرب والولايات المتحدة الأمريكية الديمقراطية والتعددية

في جنوب أوروبا وشرقها كأحد سبل مواجهة الشيوعية خلال الحرب الباردة، دافع الغرب نفسه عن الديكتاتوريات ونظام الحزب الواحد والأنظمة العسكرية، ودعم الانقلابات في الدول العربية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وتفاقمت بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وتحول ميزان القوة لصالح الغرب حدة التدخل الخارجي والأجنبي في المنطقة (حروب الخليج، غزو العراق 2003...)، ولم يقتصر الأمر على التدخل العسكري المباشر، بل تدها إلى تدخل سياسي رام توجيه الحياة السياسية والانتقالات الديمقراطية، وتوزيع صكوك النزاهة والشرعية على عمليات التداول السياسي والانتخابي.

لقد أبان الربيع العربي، وما أعقبه من أحداث وتداعيات وارتدادات، أن التدخل والتوجيه والتحكم نهج راسخ وخيار استراتيجي لدى الغرب والولايات المتحدة الأمريكية؛ ذلك أن إجهاض ثورة يناير/ كانون الثاني 2011 في مصر ما كان ليحدث لولا تداخل العوامل الداخلية والخارجية، وتأثير القوى الإقليمية والدولية في اختيارات النخب والقوى السياسية. وفي ليبيا، لم يكن إسقاط النظام ممكناً دون التدخل الخارجي، وأصبحت البلاد ساحة لنفوذ قوى إقليمية ودولية، أما في سوريا فقد تحولت الثورة إلى حرب طاحنة بحكم تدخل أطراف متعددة إقليمية ودولية(13). إن موضوع الديمقراطية، الذي يمثل القضية المركزية لهذا الكتاب، لم يكن يوماً ما منفصلاً عن أدوار وتدخلات وتأثيرات القوى الدولية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وإذا كان الكتاب قد زاوج بين موضوعية معتبرة في تشخيص مداخل الضعف والهشاشة ذات البعد التنموي والاقتصادي، وبين تركيز متحامل على الدين والهوية، فإنه تجاهل إلى حدٍ كبير الاستهداف الخارجي والإفشال المعمد لكل الخيارات الذاتية والرهانات المحلية.

خاتمة

شكل تفشي جائحة كوفيد-19 عاملاً إضافياً محفزاً للتركيز على الدول العربية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والتفكير في قضاياها وإشكالياتها متعددة الأبعاد والمستويات. وقد نجح هذا الكتاب في تقريب القارئ من السياق العام ومن الظروف التي سبقت ظهور الجائحة، خاصة أنه جعل من المسألة الديمقراطية المرجع الرئيسي للتحليل وتفكيك أزمات المنطقة ورصد اختلالاتها البنوية. كما

قدَّم في سبيل تحقيق ذلك مؤشرات واضحة وتقديرات بارامترية مهمة. ونعتقد أن هذا التوجه الإحصائي والتجريبي والرياضي مثلَ فرصة نادرة من أجل تقديم قراءات وتشخيصات موضوعية ودقيقة عن واقع المنطقة، وعن مداخل الإصلاح.

بالمقابل، لم يستطع البحث التخلص من التمثيلات النمطية التي ظلت لصيقة بالدول العربية في المنطقة، وهذا الرابط بين المجال الجغرافي وبين تصورات جاهزة حول الثقافة والسياسة والتاريخ والدين والتمايز الإثني والخصوصية الدينية والبناء الاجتماعي ليس ولد اليوم، ولكنه جزء من ثقافة استشرافية قديمة نقلتها التحولات المعاصرة والتفوق التكنولوجي والتقني إلى مركبة أوروبية/أمريكية استعلائية محكومة ووجهة بهيمنة وسيطرة وسطوة سياسية واقتصادية واستراتيجية. وقد اضطاعت مراكز الأبحاث والدراسات وبنيات التفكير والتحليل الرسمية منها وغير الرسمية بأدوار محورية في تكريس مستويات متقدمة من التنميـط. ونعتبر أن أداة رئيسية جرى توظيفها في هذا الإطار، ولم يجر التفصيل فيها ضمن فصول الكتاب، ويتعلق الأمر بالتدخل الخارجي والأجنبي في كل شؤون المنطقة ودولها داخلياً وخارجياً. إن خاصية فشل الدولة، والاحتلالات الهيكلية والبنيوية والمؤسسـية، والتعثر الاقتصادي، والفشل التـنـموي، هي إحدى نتائج سياسـات الإـمـلاء التي تـبـنـاـها الغرب تجاه دول المنطقة، وتجلـلـ لـنهـجـ الجـبـرـ السـيـاسـيـ والـاـقـضـاديـ، وـدـعـمـ الـأـنـظـمـةـ الـاسـبـداـدـيـ، وـكـبـحـ التـطـلـعـاتـ وـالـخـيـارـاتـ الـذـاتـيـةـ.

المراجع

(1) تشمل هذه المؤشرات: الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والدين الخارجي، والاحتياطي الأجنبي، ومدفوعات الإيرادات، وتجارة السلع الثقافية، وتجارة الخدمات الشخصية، والعلامات التجارية الدولية، ومطاعم ماكدونالدز، ومتاجر إيكيا، والمساواة بين الجنسين، والرأسمال البشري، والحرفيات المدنية، والخدمات والسلع، وتنوع الشركاء التجاريين، والتحويلات، والسياحة الدولية، والهجرة، وحركة الاتصالات الصوتية، واشتراكات الهاتف، وحرية التنقل، والمطارات الدولية، والعلوم المعمولـاتـيةـ، وـحـرـيـةـ الصـحـافـةـ، وـحـرـيـةـ التـلـيـفـيـزـيـوـنـ، وـالـإـنـتـرـنـتـ.

(2) يشمل هذا المؤشر 5 متغيرات: الدولة أفضل حالاً بوجود القادة الدينـيينـ، ويـجـبـ عـلـىـ القـادـةـ الـدـينـيـنـ التـأـثـيرـ فيـ قـرـارـاتـ الـحـكـوـمـةـ، وـالـقـادـةـ الـدـينـيـنـ أـقـلـ فـسـادـاـ منـ القـادـةـ غـيرـ الـدـينـيـنـ، وـضـرـورـةـ تـدـخـلـ القـادـةـ الـدـينـيـنـ فيـ الـاـنـتـخـابـاتـ، وـالـمـارـسـةـ الـدـينـيـةـ لـيـسـ مـسـأـلـةـ شـخـصـيـةـ.

- (3) يشمل هذا المؤشر 5 متغيرات: رفض الاقتصاد الإسلامي، وقبول الغرب، ومواجهة النظام الأبوي، وقبول الديمقراطية الليبرالية ودولة القانون، والتسامح الديني.
- (4) Hussein Solomon and Arno Tausch, Arab MENA Countries: Vulnerabilities and Constraints Against Democracy on the Eve of the Global COVID-19 Crisis (Singapore: Springer, 2021), 2.
- (5) Ibid, 184.
- (6) Ibid, 226.
- (7) محمد عابد الجابري، نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، ط 1 (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1992)، ص 47-49.
- (8) Solomon and Tausch, Arab MENA Countries, 23.
- (9) طارق عثمان، "مأساة الإسلام السياسي: قرن من التجارب مع الحداثة"، thecairoreview.com، (تاريخ الدخول: 10 نوفمبر/تشرين الثاني 2021): <https://bit.ly/3oGZ5G0>، 2015
- (10) Arno Tausch, Hussein Solomon, Islamism, Crisis and Democratization: Implications of the World Values Survey for the Muslim World (New York: Springer, 2019), 11-12.
- (11) Leonid Grinin et al., Islamism, Arab Spring, and the Future of Democracy: World System and World Values Perspectives (New York: Springer, 2019), 71-257.
- Hussein Solomon, Terrorism and Counter-Terrorism in Africa: Fighting Insurgency from Al Shabaab, Ansar Dine and Boko Haram (New York: Palgrave Macmillan, 2015), 22.
- (12) Solomon and Tausch, Arab MENA Countries, 12-13.
- (13) عبد الفتاح ماضي، "العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات للبحث"، سياسات عربية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد 36، 2019)، ص 8.

من إصدارات المركز



لباب

للدراسات الاستراتيجية والإعلامية
دورية محكمة تصدر عن مركز الجزيرة للدراسات

العنوان
وادي السيل، الدوحة، دولة قطر
للتواصل

lubab@aljazeera.net
صندوق البريد: 23123
هاتف: +974 40158384
فاكس: +974 44831346

سعر النسخة: 15 ريالاً أو 4 دولارات